

## تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (عن الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢)

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩٦٩ (٢٠١١) الذي مدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي حتى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢. وهو يغطي التطورات الرئيسية التي شهدتها تيمور - ليشتي وحالة تنفيذ البعثة لولايتها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وواصلت أميرة حق، ممثلي الخاصة، قيادة البعثة والتنسيق مع الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات المعنية. وساعدها في ذلك فين ريسكي - نيلسن، نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية، وشيغرو موشيدا، نائب الممثلة الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون. وواصلت البعثة اتباع نهجها القائم على مبدأ "وحدة العمل في منظومة الأمم المتحدة"، بما يتماشى مع إطارها الاستراتيجي المتكامل.

### ثانيا - التطورات السياسية والأمنية منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

٢ - ظلت الحالة في تيمور - ليشتي هادئة على العموم. وواصلت الأحزاب السياسية التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام ٢٠١٢، حيث عقدت عدة أحزاب مؤتمراتها الوطنية، بما فيها الحزب الديمقراطي، ثاني أكبر حزب في حكومة التحالف من أجل الأغلبية البرلمانية وثالث أكبر حزب في البرلمان. وواصل زعماء الأحزاب الدعوة إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار خلال فترة الانتخابات. وأشاد رئيس تيمور - ليشتي، خوسي راموس - هورتا، في الكلمة التي وجهها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر بمناسبة الذكرى السنوية السادسة والثلاثين لإعلان استقلال تيمور - ليشتي، بجميع التيموريين لإسهامهم في تهيئة مناخ إيجابي يعمه السلم والأمل. وعلى سبيل متابعة الحوار بين القادة الوطنيين، الذي اشترك في استضافته

الرئيس راموس - هورتا وأسقف باوكاو في ٢٦ تموز/يوليه (انظر S/2011/641، الفقرة ١١)، من المقرر عقد اجتماع آخر قبل إجراء الانتخابات.

٣ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الرئيس راموس - هورتا احتفالا في ديلي بمناسبة تسليم قائد القوات المسلحة التيمورية المنتهية مهامه، تور ماتان روك، الذي استقال في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، المهام إلى خلفه اللواء ليري أنان تيمور.

٤ - وظل البرلمان يعمل بمثابة منتدى للنقاش له أهمية حاسمة. ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد مناقشات دامت ١٣ يوما، وافق على ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ بمبلغ إجماليه ١,٦٧ بليون دولار مقابل مبلغ ١,٣ بليون في عام ٢٠١١، وتعتبر هذه الميزانية أكبر ميزانية في تاريخ تيمور - ليشتي. وكان رئيس الوزراء، كاي رالانا غوسماو، وأعضاء آخرون في الحكومة حاضرين طوال مناقشة الميزانية التي بنت مباشرة في الإذاعة والتلفزيون. وحسد رفض اقتراح الحكومة تخصيص ٢٠٠ مليون دولار لشركة تيمور - ليشتي للاستثمار، بعد تصويت كل من الحكومة وأحزاب المعارضة عليه، مثالا على زيادة رسوخ دور الرقابة الذي يتولاه البرلمان، إذ عبر ذلك الرفض عن قلق الأعضاء إزاء عدم الشفافية المتصورة في تنفيذ المشروع وعدم إشراف البرلمان على ذلك.

٥ - وعلى الرغم من الهدوء الذي ساد عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقع عدد من الحوادث العنيفة ضلعت فيها جماعات فنون القتال، مما أثار قلق السكان بشأن الأمن بصورة عامة، وشملت تلك الحوادث القتال الذي دار في ديلي بين جماعتين متنافستين من جماعات فنون القتال في ١٩ كانون الأول/ديسمبر أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة آخر بجراح بليغة (انظر الفقرة ١٨ أدناه). وردا على هذه الحوادث وغيرها، اعتمد مجلس الوزراء في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر قرارا يحظر أنشطة جماعات فنون القتال ويعتبرها بمثابة جريمة لمدة سنة واحدة، ويحظر أيضا أنشطة القمار لفترة غير محددة. ويقضي القرار أيضا باتخاذ تدابير تأديبية في حق أي من أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أو القوات المسلحة التيمورية ثبت ضلوعهم في تلك الأنشطة، بما في ذلك فصلهم من المؤسسات وفقا للتشريعات السارية.

٦ - وواصلت تيمور - ليشتي مشاركتها النشطة في عدة مبادرات بوصفها شريكا ثانيا وإقليميا، وعلاقتها التعاونية مع إندونيسيا. وقاد رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية وفدا شارك في المنتدى الأول للأجهزة المعنية بإدارة الانتخابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي عقد لمدة ٤ أيام من ٣ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر في جاكرتا وناقش فيه المشاركون إمكانية إيفاد بعثة مراقبة تابعة للرابطة إلى انتخابات تيمور - ليشتي لعام ٢٠١٢. ونوقش

خلال مؤتمر القمة التاسع عشر لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعقود في بالي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر طلب تيمور - ليشتي الانضمام رسمياً إلى عضوية الرابطة، وأفضى ذلك إلى إنشاء فريق عامل تابع للمجلس التنسيقي من أجل النظر في الطلب. وكرر رئيس إندونيسيا، سوسيلو بامبانغ يودويونو، الذي ترأس مؤتمر القمة، علناً تأكيد دعم بلده الكامل لانضمام تيمور - ليشتي إلى عضوية الرابطة. وأعربت أيضاً في كلمتي الافتتاحية لمؤتمر القمة الرابع المشترك بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة المعقود في بالي في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عن دعمي لانضمام تيمور - ليشتي إلى عضوية الرابطة.

## ألف - دعم الحوار والمصالحة

٧ - واصلت ممثلي الخاصة بذل المساعي الحميدة من خلال عقد اجتماعات منتظمة مع الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان والأمين العام للجنة الثورية لتيمور - ليشتي المستقلة. ونوقشت خلال تلك الاجتماعات جملة مسائل أساسية منها العملية الانتقالية والتحضير للانتخابات ودعم تعزيز مؤسسات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وواصلت أيضاً عقد اجتماعات مع ممثلي جميع الأحزاب السياسية وممثلي النساء في الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني. وما فتئ المشاركون في تلك الاجتماعات، بمن فيهم المتمون إلى صغار الأحزاب غير المثلة في البرلمان، يعتبرونها فرصة للتواصل مع الأحزاب الأخرى ومع الأمم المتحدة. وواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم الحوكمة والتنمية وتنسيق الشؤون الإنسانية عقد اجتماعات منتظمة مع نائب رئيس الوزراء لمناقشة المسائل المتعلقة بالحوكمة والتنمية، بما في ذلك دعم الأمم المتحدة للانتخابات. وواصل نائب ممثلي الخاصة المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون عقد اجتماعات مع وزير الدولة لشؤون الأمن والدفاع لمناقشة مسائل تتعلق بضبط الأمن ومسائل أشمل تتعلق بقطاع الأمن، بما في ذلك تقديم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الدعم لمواصلة بناء قدرات الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي.

٨ - وتواصلت الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في العمليات السياسية والانتخابية. ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، عقد وزير الدولة لشؤون النهوض بالمساواة في ديلي اجتماعاً مع ممثلات الأحزاب السياسية لمناقشة الأعمال التحضيرية للانتخابات عام ٢٠١٢. وفي اجتماع متابعة عقد في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت ممثلات عن ١٥ حزبا من أصل ٢٣ حزبا على منهاج العمل السياسي النسائي في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢ الذي أعدته الأجنحة النسائية للأحزاب السياسية بمبادرة من وزير الدولة لشؤون النهوض بالمساواة، وقامت خمسة أحزاب أخرى بالتوقيع عليه في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت لجنة توجيهية تتألف من أعضاء في البرلمان ومثلي وزارة الدولة لشؤون

النهوض بالمساواة وأجهزة إدارة الانتخابات والمجتمع المدني وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة بتنظيم مؤتمر وطني في موضوع "دور المرأة القيادي في السير نحو السلام والاستقرار". وأسفر المؤتمر عن اعتماد إطار عمل استراتيجي لتعزيز دور المرأة القيادي ومشاركتها في انتخابات عام ٢٠١٢، يضم ١٤ نقطة عمل موجهة للحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

٩ - وسعياً إلى زيادة اهتمام الشباب ومشاركتهم في العمليات السياسية، وضع وزير الدولة لشؤون الشباب والرياضة في تشرين الثاني/نوفمبر، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الصيغة النهائية للإطار الاستراتيجي لبرلمان الشباب للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ الذي سيناقشه مجلس الوزراء وسيعتمده في مطلع عام ٢٠١٢.

## باء - تعزيز الحكم الديمقراطي

١٠ - في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت اللجنة الانتخابية الوطنية تشريعات فرعية تتعلق بانتخابات عام ٢٠١٢ صاغت الأمانة التقنية لإدارة الانتخابات مشروعها. وتشمل تلك التشريعات لوائح تتعلق بالحملة الانتخابية والتصويت وإجراءات عد الأصوات وجدولتها والترشيح للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وتشمل أيضاً مدونات لقواعد سلوك المرشحين ووكلاء الأحزاب والمرشحين ووسائل الإعلام والمراقبين الوطنيين والدوليين والأحزاب والتحالفات السياسية. وفضلاً عن ذلك، اعتمد البرلمان في ٥ كانون الثاني/يناير تعديلين للقانونين المتعلقين بانتخاب البرلمان الوطني وانتخاب رئيس الجمهورية يستعدان التصويت من خارج البلد في انتخابات عام ٢٠١٢، وكان مجلس الوزراء قد اعتمد كلا التعديلين في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وباعتماد هذه الإجراءات، يكون الإطار القانوني للانتخابات قد اكتمل. وكان من المقرر في البداية إنهاء تسجيل الناخبين الذي بدأ في ١ تموز/يوليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، لكن أتيحت فترة إضافية ما بين ٣ و ١١ كانون الثاني/يناير لأجل التسجيل. ويتوقع إتمام قائمة الناخبين النهائية بحلول نهاية كانون الثاني/يناير.

١١ - ونشرت البعثة ٦٢ من متطوعي الأمم المتحدة في جميع المقاطعات الثلاث عشرة من أجل دعم أجهزة إدارة الانتخابات الوطنية، ويجري حالياً استقدام ٦٨ متطوعاً إضافياً من متطوعي الأمم المتحدة. وقد قادت أجهزة إدارة الانتخابات، بدعم مستمر من البعثة والبرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة واليونيسيف، مساعي تثقيف الناخبين والتربية الوطنية التي تستهدف المرأة والشباب والناخبين الذين سيصوتون لأول مرة.

١٢ - وفي عام ٢٠١١، باشرت لجنة مكافحة الفساد ٢٢ تحقيقا بشأن مسؤولين عامين، أنجزت ٨ تحقيقات منها وعرضت على مكتب المدعي العام من أجل البت قانونيا فيها، ومن ضمنها تحقيق واحد عرض خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وواصلت اللجنة، بدعم من البعثة، إجراء التقييم الذاتي لامتثال تيمور - ليشتي لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة تقريرا عن استخدام مخصصات الحكومة من المركبات والوقود لأغراض شخصية أورد تقديرات بأن استخدامها لأغراض شخصية يزيد من تكاليف الوقود المستعمل من قبل الحكومة بنسبة ٣٣ في المائة. وحذر الرئيس راموس - هورتا في كلمته الموجهة بمناسبة يوم مكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر من الآثار السلبية لإساءة استخدام إيرادات البلد المحدودة من النفط على الاقتصاد، بينما دعت ممثلي الخاصة المؤسسات الوطنية إلى التحلي بالجرأة في مكافحتها للفساد وتوجيه رسالة قوية تفيد بأنه لا يمكن التسامح إزاء الفساد. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي وقعه الرئيس في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

١٣ - وبدعم من البعثة، نظمت منتديات عن الحكم الديمقراطي في ١٣ قرية فيما بين ١٣ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وشارك أكثر من ١٠٠٠ شخص في مناقشات مع قادة المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين بشأن قضايا ذات أهمية محلية، منها التنمية المحلية والمنازعات على الأراضي. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، قامت البعثة في ديلي بتيسير آخر منتدى عن الحكم الديمقراطي على الصعيد الوطني في عام ٢٠١١ في موضوع "الأمن الغذائي في تيمور - ليشتي"، شارك خلاله ٧٥ مشاركا في مناقشات مع ممثلي الحكومة والمنظمات غير الحكومية.

١٤ - وعقدت رابطة الصحفيين في تيمور - ليشتي مؤتمرها الثاني في ديلي في ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة تدريبا أثناء الخدمة لخمسة من موظفي الإعلام في مكتب الرئيس في مجالي الإنتاج الإذاعي والتلفزيوني والتصوير الفوتوغرافي، وذلك في إطار اتفاق بناء القدرات المبرم بين الجانبين.

١٥ - وتواصل إحراز التقدم في سبيل استيفاء النقاط المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل (انظر S/2009/72، الفقرة ٤٧) المتعلقة بثقافة الحكم الديمقراطي والحوار. ويتوقع أن يسهم إصدار القانون المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في النهوض بالمساعي الرامية إلى تحقيق الشفافية ومكافحة الفساد. وفي الوقت نفسه، يتواصل الحوار العام بشأن ضرورة مكافحة الفساد، بما في ذلك الحوار على صعيد البرلمان ووسائل الإعلام. ونظرا لزيادة

حجم ميزانية الدولة والإنفاق العام، أضحى تنفيذ القانون المتعلق بإنشاء دائرة مراجعة الحسابات التابعة للمحكمة العليا لشؤون الإدارة والضرائب ومراجعة الحسابات الذي اعتمده البرلمان في ٦ تموز/يوليه (انظر S/2011/641، الفقرة ١٧) أمراً بالغ الأهمية. ومما يبعث على التشجيع في هذا السياق أن الموظفين المعيّنين للعمل في الدائرة يجري تدريبهم حالياً في البرتغال.

## جيم - الحفاظ على الأمن العام

١٦ - ظلت الحالة الأمنية في البلد مستقرة، مع استمرار المستوى المنخفض لمعدل الجرائم المبلغ عنها، بعد استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ الاضطلاع بمسؤولياتها عن مهام الشرطة (انظر S/2011/641، الفقرة ٨). وعملاً بالرسائل المتبادلة بين الحكومة والبعثة (المرجع نفسه) وبالطلب الدائم من القائد العام للشرطة الوطنية، واصلت شرطة البعثة تقديم الدعم لعمليات الشرطة الوطنية في عدة مجالات منها الحماية المباشرة، والدوريات المشتركة، وشرطة الحدود. وفي بعض المناسبات، نشر الأفراد العسكريون من القوات المسلحة التيمورية في عمليات ذات صلة بحوادث الأمن الداخلي.

١٧ - وما زالت الجرائم المتصلة بالاعتداء والعنف العائلي والعنف الجنساني تشكل أغلبية الجرائم المبلغ عنها. ومن ناحية أخرى، شكل عدد من الحوادث التي تورط فيها ضباط من الشرطة الوطنية مدعاة للقلق، وكان أحدها مقتل امرأة شابة يدعى أن فردين من الشرطة الوطنية أطلقا عليها الرصاص خارج فترة خدمتهما في مقاطعة بوبونارو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. واحتجزت الشرطة الوطنية هذين الشرطيين اللذين بقيا في الاحتجاز السابق للمحاكمة مع خضوعهما للتحقيقات الجنائية والإجراءات التأديبية للشرطة الوطنية.

١٨ - ودفعت الحوادث العنيفة التي شاركت فيها جماعات فنون القتال الحكومة إلى اتخاذ قرار في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر بوقف أنشطة هذه الجماعات لسنة واحدة (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وعلى إثر ورود تقارير أفادت بأن أفراداً من الشرطة الوطنية شاركوا في القتال الذي دار بين جماعات فنون القتال، قرر مجلس الوزراء أيضاً اتخاذ إجراءات تأديبية في حق أي أفراد من الشرطة الوطنية أو القوات المسلحة يتبين أنهم شاركوا في هذه الحوادث، بما في ذلك فصلهم من المؤسسة التي ينتمون إليها، عملاً بالقوانين الأساسية والأنظمة الداخلية التأديبية لكل من هاتين المؤسساتين. وفي هذه الأثناء، باشرت الشرطة الوطنية، بدعم من شرطة البعثة، التحقيق في هذه الحوادث، بما في ذلك التورط المزعوم لأفراد من الشرطة الوطنية، وأوقفت أحدهم عن الخدمة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

١٩ - ولا تزال شرطة البعثة تجري دوريات مشتركة مع وحدة دوريات الحدود التابعة للشرطة الوطنية وتقدم لها الدعم والمشورة في نقاط العبور الحدودية الخمس مع إندونيسيا.

وواصل ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة تيسير علاقات العمل الفعلية بين وكالتي أمن الحدود لتيمور - ليشتي وإندونيسيا، ورصد الحالة الأمنية على طول منطقة الحدود، مع التركيز على الأجزاء الثلاثة من المناطق الحدودية البرية التي لم يُسو وضعها بعد. وواصل أيضاً ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة رصد الأمن في جميع أنحاء تيمور - ليشتي، وإجراء الاتصالات الوثيقة مع قوات الأمن الدولية.

٢٠ - وفي أعقاب التخفيض المقرر لعدد أفراد شرطة البعثة، نُشر، حتى ٦ كانون الثاني/يناير، ١٩٧ ١ شرطياً، بمن فيهم ٩٣ امرأة، كجزء من قوة شرطة البعثة، ٤٨٩ منهم في إطار وحدات الشرطة المشكّلة. ونُشر من بين هؤلاء ٢٨٥ شرطياً في بيلي.

## دال - دعم المؤسسات الأمنية وتعزيزها المؤسسي

٢١ - منذ تقريره السابق، واصلت شرطة البعثة التركيز على تنفيذ خطة التطوير المشتركة بين قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة التي جرى التوقيع عليها في ٢٣ شباط/فبراير (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٦)، مع الحفاظ على قدرات لتقديم الدعم في مجال العمليات متى كان لازماً ومطلوباً (انظر S/2011/32، الفقرة ٦٠). وكما أُشرت في تقريره السابق (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٧)، تركز خطة التطوير المشتركة على خمسة مجالات ذات أولوية للدعم المقدم من قبل شرطة البعثة في مجال بناء القدرات، هي: التشريع، والتدريب، والإدارة، والانضباط، والعمليات. وحتى ٦ كانون الثاني/يناير، أنجزت شرطة البعثة ١٧٥ (٣٠ في المائة) من أنشطة التدريب وبناء القدرات المبينة في الخطة البالغ عددها ٥٧٦ نشاطاً. وشملت هذه الأنشطة التدريب أثناء العمل، وحلقات العمل، و ١٨٢ دورة تدريبية، شارك فيها ما مجموعه ٥٢٤ ١ من ضباط الشرطة الوطنية (من بينهم ٢٧٣ امرأة) في مجالات التشريع، والانضباط، والإدارة، وحقوق الإنسان، والتوعية الجنسانية، وقانون العنف العائلي، وإدارة المصروفات الثرية، والطب الشرعي، وإجراءات الاعتقال، وإدارة النظام العام، وجمع المعلومات الاستخباراتية. ومن بين المبادرات الأخرى، وفرت شرطة البعثة ٥٧ دورة متخصصة عن الحماية المباشرة والإشراف وقراءة الخرائط وإدارة مستودعات الأسلحة والمبادئ الأساسية للطب الشرعي، شارك فيها ما مجموعه ٧٤٦ من ضباط الشرطة الوطنية (من بينهم ٦٦ امرأة). وشملت هذه المبادرات أيضاً اجتماعاً تدريبياً عقد في ٦ كانون الثاني/يناير بين قوة الشرطة الوطنية، والقوات المسلحة التيمورية، وشرطة البعثة وفريق الاتصال العسكري التابع لها، وقوات الأمن الدولية لمناقشة تخطيط العمليات، وتخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ، ونظم مراقبة الحوادث والسيطرة عليها تحضيراً للتدريبات

المكتبية المقبلة المتعلقة بأمن الانتخابات. وأعدت شرطة البعثة أيضاً موجزاً للتشريعات (بالبرتغالية والتيمورية والإنكليزية) من أجل قوة الشرطة الوطنية.

٢٢ - وأنشأت قوة الشرطة الوطنية، بغرض تحسين هياكلها التنظيمية ونظمها الإدارية، أفرقة عاملة رفيعة المستوى، تضم ممثلين عن شرطة البعثة، لاستعراض السياسات والإجراءات التشريعية والإدارية، ووضع قاعدة بيانات للموارد البشرية. وواصلت أيضاً قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة تنفيذ برنامج مشترك لتعزيز قدرات الشرطة في تيمور - ليشتي بموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويرمي إلى دعم تنفيذ خطة التطوير المشتركة (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٧). وفي هذا الإطار، قامت الشرطة الوطنية وشرطة البعثة بتحسين الهياكل الأساسية للشرطة (المستودعات، وورش تصليح المركبات، ووحدات الفئات الضعيفة، ومراكز الاحتجاز، وغرف الضباط المناوبين)، ونظمتا دورات تدريبية (التحضيرات للانتخابات، والمراجعة الداخلية للحسابات، والانضباط)، ودعمتا وضع نظام الترقية للشرطة الوطنية في صيغته النهائية. وأنشأت شرطة البعثة أيضاً النظام الإلكتروني للإشراف والرصد وإسداء المشورة وتقديم المساعدة والإبلاغ والتدريب لتتبع الأداء العام وتحديد مجالات التحسين في عمليات شرطة البعثة والشرطة الوطنية على حد سواء. وتحضيراً للانتخابات عام ٢٠١٢ التي من المتوقع أن تختبر قدرة الشرطة الوطنية في مجال الحفاظ على الأمن، واصلت الشرطة الوطنية التركيز على تخطيط العمليات، بمشورة تقنية من شرطة البعثة. وأجرت أيضاً قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة سلسلة من الدورات الدراسية بشأن التحضير للانتخابات لجميع القادة، شملت عملية تخطيط مشتركة أجريت في ٩ كانون الأول/ديسمبر.

٢٣ - وواصل فريق التقييم المشترك الذي يرأسه القائد العام للشرطة الوطنية ومفوض شرطة البعثة الاجتماع شهرياً للإشراف على تنفيذ خطة التطوير المشتركة. وعملاً بمرحلة إعادة التشكيل المشار إليها في الرسائل المتبادلة بتاريخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١ (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٦)، اتفقت الحكومة والبعثة على أن أي قرار بشأن إعادة التشكيل النهائية للشرطة الوطنية ينبغي أن يتخذ بعد إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة في عام ٢٠١٢. ولتقييم التقدم المحرز عقب استئناف الشرطة الوطنية الاضطلاع بمسؤولياتها عن مهام الشرطة، أنجزت البعثة ستة تقييمات لقوة الشرطة الوطنية خلال الأشهر الستة التي تلت استئناف مسؤولياتها في مقاطعتي بوبونارو وكوفاليمما، تبين منها استمرار النقص في المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والموارد المكتبية، وكذلك أوجه ضعف مستمرة في مجالات هامة من قبيل التحقيقات الجنائية، وخفارة المجتمعات المحلية، والمساءلة التأديبية. وتلبية للاحتياجات اللوجستية للشرطة الوطنية، زادت الحكومة الميزانية المخصصة لها في عام ٢٠١٢ بنحو مليوني دولار، لتبلغ ١٩,٩ مليون دولار. وفضلاً



عن ذلك، ستتلقى الشرطة الوطنية ١,٤ ملايين دولار من وزارة الدفاع والأمن (بما في ذلك مبلغ يقدر بـ ٢,٣ مليون دولار لشراء المركبات و ١,٧٩ مليون دولار لشراء معدات المعلومات والاتصالات والأمن)، لتصل ميزانيتها الإجمالية إلى ٢٤ مليون دولار، مما يمثل زيادة بنحو ٦ ملايين دولار مقارنة بعام ٢٠١١.

٢٤ - وحتى ١ كانون الثاني/يناير، اختارت البعثة ٢٣٣ مرشحاً (من بينهم ٢٩ امرأة) لشغل ٢٥٧ وظيفة مستشار متخصص حدتها البعثة، بالتعاون مع نظرائها الحكوميين (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٨)، من أجل توفير التدريب ودعم بناء القدرات في المجالات الخمسة ذات الأولوية المبينة في خطة التطوير المشتركة. واختير ٧٥ مرشحاً آخرين لتوفير المساعدة المتخصصة في ١٤ مجالاً تقنياً محدداً. وفضلاً عن ذلك، يواصل ١٨ خبيراً مدنياً (من بينهم ٦ نساء) في عنصر شرطة البعثة إسداء المشورة المتخصصة إلى الشرطة الوطنية. إلا أن استقدام المستشارين المؤهلين لشرطة البعثة واستبقائهم بعد الفترة الأولية لنشرهم، وحتى نهاية ولاية البعثة، لا يزال تحدياً يُطرح باستمرار.

٢٥ - وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أوصت الشرطة الوطنية، من خلال مجلسها الأعلى، بتسريح سبعة من ضباط الشرطة الوطنية ووقف ضابط ثامن عن الخدمة، نظراً لارتكابهم مخالفات إدارية ولسوء سلوكهم المالي. وكما أشرت في تقريرتي السابق (انظر S/2011/641، الفقرة ٢٩)، أنجز مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن استعراض حالات ١٩٩ ضابطاً متهمين في قضايا جنائية أو تأديبية لم يبت فيها بعد، وأوصى باتخاذ إجراءات جنائية و/أو تأديبية بحق ١٢١ منهم. وحتى ١ كانون الثاني/يناير، كانت الحالات تنتظر الإحالة إلى مكتب المدعي العام أو المزيد من التحقيق التأديبي الداخلي.

٢٦ - ولا تزال تيمور - ليشتي رائدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ في ما يتعلق بدور المرأة في جهاز الشرطة الذي يضم حالياً ٥٧٣ امرأة من أصل ١٣٨ ٣ من ضباط الشرطة الوطنية (١٨ في المائة). وواصل كل من البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة توفير التدريب للشرطة الوطنية في المقاطعات في مجالي المساواة بين الجنسين والعنف المنزلي.

٢٧ - وواصلت القوات المسلحة التيمورية تعزيز قدراتها المؤسسية والمتعلقة بالموارد البشرية، بدعم من الشركاء الثنائيين والبعثة. وفي هذا السياق، باشرت القوات المسلحة التيمورية تدريب ثلاثة ضباط عسكريين معينين بشؤون التأديب لتعزيز تنفيذ الإجراءات التأديبية الداخلية. وواصل ضباط الاتصال العسكريون في البعثة تقديم التوجيه لضباط القوات المسلحة التيمورية تحضيراً لنشر هذه القوات في المقاطعات الحدودية كضباط اتصال، وتنفيذ المبادرات

في مجال بناء القدرات لإعداد ضباط في القوات المسلحة التيمورية من أجل الخدمة المحتملة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأجرى ضباط الاتصال العسكريون في البعثة دورة لتوجيه المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة شارك فيها ستة ضباط في القوات المسلحة التيمورية من ٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وحلقة دراسية عن عمليات حفظ السلام للعنصر البري في القوات المسلحة التيمورية في باوكاو في ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وعقب قيام ضباط الاتصال العسكريين للبعثة بهذا التوجيه، نشر أول مراقب عسكري تيموري في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر.

## هاء - دعم الاستعراض الشامل لقطاع الأمن

٢٨ - يُرتقب أن يعيد وزير الدولة لشؤون الأمن تقديم التقرير عن الاستعراض الشامل لقطاع الأمن المعنون "ضمان المستقبل" إلى مجلس الوزراء لكي يوافق عليه نهائياً. وتتضمن هذه الوثيقة التي أُعدت بدعم تقني من البعثة استعراضاً للإطار التشريعي لقطاع الأمن، وتقيماً للتهديدات، واستعراضاً للحكومة ومؤسسات قطاع الأمن في تيمور - ليشتي. وفي غضون ذلك، واصل مكتب وزير الدولة لشؤون الأمن استعراض مشروع سياسة الأمن الوطني، وإعداد التشريعات والأنظمة بشأن الحماية المدنية، وإدارة الحدود، وشركات الأمن الخاص، بمشورة البعثة ودعمها التقنيين.

٢٩ - وتواصل إحراز التقدم في تنفيذ مشروع لتطوير قطاع الأمن أعده كل من البعثة والبرنامج الإنمائي بهدف إلى تعزيز القدرات المدنية على الرقابة والإدارة في إطار قطاع الأمن (انظر S/2011/641، الفقرة ٣٥). وفي هذا الإطار، يجري إنشاء مركز وطني لعمليات الإنقاذ، بدعم استشاري تقني من البعثة، ونظمت دورة لمدة شهرين بشأن الدفاع والأمن من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، وفرت ثلاثين موظفاً من موظفي المؤسسات الأمنية الوطنية التدريب في مجال تخطيط الأمن الاستراتيجي. وعقدت أيضاً حلقة عمل عن الرقابة البرلمانية على دوائر الاستخبارات من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، حضرها برلمانيون وممثلون عن دائرة الاستخبارات الوطنية، وإدارة الهجرة، والقوات المسلحة التيمورية، والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، والمجتمع المدني، والسلك الدبلوماسي، وشركاء الأمم المتحدة. وأعدت وزارة الدولة لشؤون الدفاع والقوات المسلحة التيمورية، بدعم تقني من البعثة، خطة تطوير جديدة للقوات للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ وافقت عليها الحكومة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تتوخى زيادة قوام القوات المسلحة التيمورية من ٣ ٠٠٠ إلى ٣ ٦٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٢٠. وفي غضون ذلك، واصلت وزارة الدولة استعراض القانون الأساسي للقوات المسلحة التيمورية بغرض موافقته مع الخطة الجديدة.

٣٠ - وأحرز بعض التقدم نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل واستيفاء نقاطها المرجعية في مجال دعم مؤسسات قطاع الأمن، بما في ذلك إنجاز خطة تطوير القوات المسلحة التيمورية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ (انظر الفقرة ٢٩) التي تضم آليات تأديبية. وفضلا عن ذلك، اتخذت خطوات نحو إنشاء هيئة رقابة مدنية على دوائر الاستخبارات الوطنية. إلا أنه يتعين بذل المزيد من الجهود لتنفيذ الإطار التشريعي والمتعلق بالسياسات، ويشمل ذلك وضع سياسة أمن وطني في صيغتها النهائية، وكذلك استعراض القانون الأساسي للقوات المسلحة التيمورية، وإقرار مشاريع القوانين التي لم يبت فيها بعد والتي ترمي إلى تحسين مساءلة قوات الأمن.

### ثالثا - تعزيز حقوق الإنسان وإقامة العدل

#### ألف - توفير الدعم لرصد حقوق الإنسان وتعزيزها وحمايتها

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وردت إلى البعثة ادعاءات بوقوع ٢٩ حالة سوء معاملة أو إفراط في استعمال القوة على يد بعض أفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي و ٥ حالات مماثلة على يد أفراد من القوات المسلحة التيمورية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، حكمت محكمة ديلي المحلية على أحد الأفراد السابقين في القوات المسلحة التيمورية بالسجن لمدة ١٨ عاما بتهمة القتل المقتربة بظروف التشديد لاعتدائه بالضرب على سيدة مسنة أدى إلى وفاتها في مقاطعة ديلي في ١٥ أيار/مايو (انظر الوثيقة S/2011/641، الفقرة ٣٧). وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، قام اثنان من أفراد الشرطة الوطنية، في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بإطلاق النار خارج فترة خدمتهما على امرأة تبلغ ١٩ عاما من العمر في مقاطعة بوبونارو، مما أسفر عن مقتلها (انظر الفقرة ١٧). وتم القبض عليهما وما زالوا محتجزين رهن المحاكمة، ويخضعان في الوقت نفسه لتحقيقات جنائية وإجراءات تأديبية تتولاها الشرطة الوطنية. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت محاكمة أحد ضباط الشرطة الوطنية في محكمة ديلي المحلية في إطار قضية تتعلق بحادث إطلاق النار وقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في ديلي أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة آخر بجروح (انظر الوثيقة S/2011/32، الفقرة ٣٣). ولم تصدر بعد لائحة اتهام في قضية يُدعى فيها ارتكاب أفراد من القوات المسلحة التيمورية اعتداء ضد مدني في مقاطعة لوتيم في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٠، مما أدى إلى وفاته (المرجع نفسه). وبالرغم من بعض الجهود التي تُبذل لكفالة خضوع أفراد قوات الأمن للمساءلة عما يرتكبونه من جرائم، فإنه يلزم زيادة تعزيز الآليات التأديبية الداخلية في الشرطة الوطنية والقوات المسلحة التيمورية. وبوجه خاص، ثمة أهمية حاسمة لكفالة توخي الشفافية والاتساق لدى تنفيذ الإجراءات التأديبية

وإنفاذ العقوبات المطبقة. وفي هذا الصدد، تنظر الحكومة حالياً في قواعد تأديبية جديدة تتعلق بالشرطة الوطنية.

٣٢ - وأجرت وزارة التضامن الاجتماعي، بدعم من اليونيسيف، حملات للتعبئة الاجتماعية في جميع أنحاء البلد بشأن حماية الأطفال، استهدفت قادة المجتمعات المحلية وأسرها وأطفالها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الطفل حملات في عدة مقاطعات للتوعية بحقوق الطفل. وأنشأت وزارة العدل، بالتعاون مع وزارة الصحة وبدعم من اليونيسيف، ثلاثة مراكز للسُّجِّل المدني في مستشفيات الإحالة في مقاطعات باوكاو وبوبونارو وأوكوس، بهدف زيادة عدد الأطفال الذين يُسجَّلون لدى ولادتهم. وقد حققت تيمور - ليشتي نجاحاً كبيراً في زيادة تسجيل المواليد، حيث زادت نسبة المسجّلين من الأطفال دون الخامسة من ٥٥ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٨٠ في المائة في عام ٢٠١١. ويرتقب أو يوافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الطفل الذي عرض عليه في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١.

٣٣ - وظل التقدم بطيئاً فيما يتعلق بمساءلة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال فترة الأزمة في عام ٢٠٠٦. وحتى ٦ كانون الثاني/يناير، كانت قد صدرت أحكام نهائية في سبع قضايا، وأُفِّلت أربع قضايا. وحتى ٦ كانون الثاني/يناير، كان فرد واحد على الأقل من أفراد القوات المسلحة التيمورية الذين أُدينوا بتهمة القتل ومحاولة القتل في حادثة إطلاق النار أدت إلى مقتل ثمانية من أفراد الشرطة الوطنية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، وفُصلوا من الخدمة في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١١ (انظر S/2011/641، الفقرة ٣٣)، يشغل منصباً مدنياً رفيع المستوى في وزارة الدفاع، مما يشكل مخالفة محتملة لقانون الخدمة المدنية. وعبرت ممثلي الخاصة للحكومة عن القلق إزاء هذه المسألة.

٣٤ - وواصل فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة التابع للبعثة، تحت إشراف مكتب المدعي العام، التحقيق في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرها من الجرائم الخطيرة المرتكبة في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وحتى ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اختتم التحقيق في ٢٥٠ قضية من أصل ٣٩٦ قضية قيد النظر (أي ٦٣ في المائة)، منها ١٥ قضية اختتم التحقيق فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وما زال التحقيق مستمراً في ٣١ قضية، من بينها قضيتان تتعلقان بادعاء ارتكاب عنف جنساني. وتقدم شرطة البعثة المساعدة في التحقيقات. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أيدت محكمة الاستئناف الحكم بالإدانة والسجن لمدة تسع سنوات على عضو سابق في ميليشيا بيسي ميرا بوتي لارتكابه جريمة قتل عمداً، باعتبارها إحدى الجرائم ضد الإنسانية، في

٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في ليكيتشا (انظر S/2011/641، الفقرة ٤٣). إلا أنه لم يتم بعد اعتقال عضو الميليشيا السابق المدان، وما زال مكانه غير معروف. ولم يستأنف البرلمان بعد المداولات بشأن مشروع القانونين المتعلقين بالتعويضات وإنشاء مؤسسة لمتابعة أعمال لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة (المرجع نفسه، الفقرة ٧، و S/2011/32، الفقرة ٨).

٣٥ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، تم استعراض الحالة في تيمور - ليشتي في الدورة الثانية عشرة للفريق العامل التابع لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل. وعرض ممثلو الحكومة التقرير الوطني لتيمور - ليشتي، الذي يبرز التقدم المحرز والتحديات التي ووجهت في إطار الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. واعتمد أعضاء الفريق العامل التقرير ووضعوا ١٢٥ توصية، من بينها توصيات بانضمام تيمور - ليشتي إلى المزيد من صكوك حقوق الإنسان الدولية وتقديم التقارير في حينها حسبما تقتضيه تلك الصكوك؛ وإقامة العدل وتحقيق المصالحة عن الانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تعويض الضحايا؛ وضمان الاحترام الكامل لحقوق المرأة والطفل.

٣٦ - وأكملت وزارة الدولة لشؤون النهوض بالمساواة تقرير المتابعة المعد لأجل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن الإجراءات المتخذة استجابة لتعليقات اللجنة الختامية على التقرير الأول لتيمور - ليشتي. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الوزارة بتنظيم جلسة إحاطة بشأن تقرير المتابعة لأصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. وتولى مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة رصد منشآت السجن، بدعم من البعثة؛ وزاد المكتب عدد التحقيقات التي يجريها بشأن حقوق الإنسان، وعكف على وضع الصيغة النهائية للإجراءات الموحدة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛ ووضع خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٣٧ - وفي الفترة من ١٣ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيولفيدا كارمونا، بمهمة رسمية إلى تيمور - ليشتي بناء على دعوة من الحكومة، بهدف جمع معلومات مباشرة عن حالة الناس الذين يعيشون في فقر، وتفهم المبادرات التي اتخذتها السلطات لتحسين حالتهم. وأدلت المقررة الخاصة ببيان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر سلطت فيه الضوء على التزام الحكومة بالقضاء على الفقر، إلا أنها لاحظت الزيادة في عدم المساواة في مستويات المعيشة فيما بين المناطق

الحضرية والمناطق الريفية. ودعت المقررة الخاصة إلى مشاركة الجميع في عملية التنمية مشاركة مجدية، لا سيما السكان الريفيون، وإلى زيادة الميزانية المخصصة للخدمات الاجتماعية والتنمية البشرية.

٣٨ - وظلت البعثة تولى أولوية قصوى لسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بطرق من بينها تقديم دورات تدريبية في مجالي السلوك والانضباط ووضع برامج توعية بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في مكاتبها الإقليمية الأربعة. وواصلت الوحدة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز برنامج التوعية التابع لها. وفي الفترة من ٢٠ أيلول/سبتمبر إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر، تلقى ٢٠٦ موظفين (من بينهم ٢٩ سيدة) في البعثة ووكالات الأمم المتحدة تدريباً يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

#### باء - دعم بناء قدرات النظام القضائي وتعزيزه

٣٩ - استمر الاتجاه الإيجابي نحو تخفيض عدد أكبر من القضايا الجنائية قيد النظر، حيث جرت معالجة ٧٠٠ قضية في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً للإحصاءات التي أصدرها مكتب المدعي العام في ٩ كانون الأول/ديسمبر. ومع تسجيل ٦٣٦ قضية جنائية جديدة، أصبح عدد القضايا قيد النظر ٦٤٤ ٤ قضية. ويظل تنفيذ نظام إدارة القضايا الجديد ذا أهمية حاسمة لمواصلة هذا الاتجاه، إلى جانب ضرورة زيادة جهود التعاون بين دائرتي الشرطة والنيابة العامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المديرية الوطنية لخدمات السجون وإعادة الإدماج في المجتمع، بدعم من البعثة والبرنامج الإنمائي، وضع نظام للإفراج المشروط يهدف إلى إعادة الإدماج في المجتمع والتدريب المهني. وتم تنفيذ برامج للتدريب المهني للسجناء بنجاح، واستمر العمل بشأن تعزيز السياسات الداخلية للسجون. وتم تنقيح البنية العضوية لدائرة السجون، بدعم تقني مقدم من البعثة والبرنامج الإنمائي، وذلك تماشياً مع أهداف الخطة الاستراتيجية لقطاع العدل في تيمور - ليشتي (انظر S/2010/522، الفقرتان ٤ و ٣٨).

٤٠ - وقد أحرز مزيد من التقدم صوب إكمال الإطار القانوني، بما في ذلك اعتماد القانون الجديد المتعلق بالتعاون القضائي الدولي بشأن المسائل الجنائية الذي بدأ إنفاذه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. إلا أن ممثلي المجتمع المدني أعربوا عن القلق إزاء القانون المدني الجديد الذي صدر في ١٣ أيلول/سبتمبر، فأشاروا إلى أوجه القصور في عملية المشاورات التشريعية وعدم التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بحظر التمييز، التي تمس أساساً الجزء المتعلق بقانون الأسرة. وبالإضافة إلى ذلك، ما زال مشروع القانون الذي يرسى الاعتراف بالقانون العرفي قيد النظر أمام وزارة العدل.

٤١ - وواصلت الحكومة العمل، بالشراكة مع الأطراف المعنية، لوضع خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قام مكتب المدعي العام والوحدة المعنية بالفئات الضعيفة التابعة للشرطة الوطنية، بالتعاون مع البعثة والبرنامج الإنمائي، بتنظيم حلقة عمل بشأن تعزيز التنسيق بين الشرطة ومكتب المدعي العام بهدف توطيد إنفاذ قانون مكافحة العنف العائلي. وأعقبت هذه المبادرة دورة تدريبية أجرتها وزارة الدولة لشؤون النهوض بالمساواة والبعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وأحد الشركاء الثنائيين في مقاطعات باوكاو وكوفاليمبا وليكيتشا، بهدف تعزيز مهارات التحقيق لدى ضباط الشرطة الوطنية في مجال العنف العائلي. وعلاوة على ذلك، ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت وزارة الدولة لشؤون النهوض بالمساواة، بالتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والبعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، وبدعم مقدم من جهات ثنائية، في مبادرة لبناء القدرات تهدف إلى تحسين قدرة الشرطة الوطنية على منع العنف الجنساني وإجراء التحقيقات بشأنه. ومن أجل إذكاء الوعي بقانون مكافحة العنف العائلي، قامت وزارة العدل وقطاع المحاكم ومكتب محامي الدفاع العام ومكتب المدعي العام، بدعم من البرنامج الإنمائي، بوضع وإنتاج وتوزيع مواد للتوعية بشأن العنف العائلي.

٤٢ - وأحرز بعض التقدم نحو الوفاء بالأهداف والنقاط المرجعية للاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال سيادة القانون والعدالة وحقوق الإنسان. وسعى إلى زيادة تعزيز قدرات العناصر الفاعلة في المجال القانوني على الصعيد الوطني، شُرع في الدورة التدريبية الرابعة للقضاة والمدعين ومحامي الدفاع العاميين في مركز التدريب القانوني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أنه رغم توافر ٤٥ مكانا لمتدربين في الدورة، لم ينجح في امتحان الدخول (من بين ٢٠٠ متقدم للتدريب) سوى ١٥ مرشحا (منهم ٤ سيدات)، مما يثير القلق إزاء مستوى التعليم القانوني في البلد. ويلزم تعزيز القدرات الكلية لمركز التدريب القانوني، بطرق من بينها تقديم المزيد من التوجيه إلى موظفيه الوطنيين. وتحتاج العناصر الفاعلة في سلك القضاء الوطني أيضا إلى مزيد من التدريب، لا سيما في مجالات المحاكمات المتخصصة بشأن الجرائم الاقتصادية على سبيل المثال. ويظل تنفيذ القوانين الجديدة بفعالية يشكل مدعاة للقلق، على نحو ما أكدته التوصيات التي وضعتها عدة دول أعضاء في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

## رابعا - الدعم المقدم لبرنامج الأولويات الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والمساعدة الإنسانية

### ألف - الدعم المقدم لعملية برنامج الأولويات الوطنية

٤٣ - في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، رأت وزارة المالية الاجتماع الفصلي الثالث للشركاء الإنمائيين لاستعراض التقدم الذي أحرزته الأفرقة العاملة المعنية بالأولويات الوطنية، ومن بينها الأفرقة المعنية بالهياكل الأساسية والخدمات الصحية في المناطق الريفية. وقد اختتم رسمياً في كانون الأول/ديسمبر برنامج الأولويات الوطنية، الذي تشكل أهدافه الاتفاق الدولي الذي تلتزم به تيمور - ليشتي. وواصلت البعثة والبنك الدولي دعمهما المقدم لأمانة برنامج الأولويات الوطنية. وشرعت المديرية الوطنية لفعالية المعونة التابعة لوزارة المالية في وضع طرائق العمل لبرنامج يخلف برنامج الأولويات الوطنية لأغراض تنفيذ خطة تيمور - ليشتي الاستراتيجية للتنمية للفترة ٢٠١١-٢٠٣٠ (انظر S/2011/641، الفقرتان ٧ و ٥١).

٤٤ - وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، شارك رئيس الوزراء ووزير المالية في معتكف لمجموعة الدول الهشة السبع الموسعة في موضوع الانتقال من الضعف إلى التنمية، عُقد في جوبا، جنوب السودان، وفي الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، حضر وزير المالية المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة المعقود في بوسان، جمهورية كوريا. وفي المنتدى الرفيع المستوى، اعتمدت مجموعة الدول الهشة السبع الموسعة، تحت القيادة المشتركة لتيمور - ليشتي، اتفاقاً جديداً للعمل في الدول الهشة، يحدد خمسة أهداف تتعلق ببناء السلام وبناء الدولة (السياسات الشرعية، والأمن، والعدالة، والأسس الاقتصادية، والإيرادات والخدمات) للاسترشاد بها في وضع الأولويات وتحديد المهام الدول الهشة، وتيسير تقدمها صوب تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية.

### باء - التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٤٥ - استمر تأثر اقتصاد تيمور - ليشتي بتقلب وارتفاع الأسعار في أسواق السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم، فزاد دخلها من إيرادات النفط والغاز إلا أن ارتفاعاً في أسعار الغذاء والوقود صاحب ذلك. وانعكس هذا الأمر على ارتفاع معدلات التضخم التي ستصل، وفق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك الصادر عن المديرية الوطنية للإحصاءات، إلى ما يتراوح بين ١٢ و ١٤ في المائة تقريباً في عام ٢٠١١. ووفقاً لبوابة الشفافية التابعة لوزارة المالية، بلغ معدل تنفيذ الميزانية، بما في ذلك الالتزامات، في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ما نسبته ٩٤,٧ في المائة من ميزانية عام ٢٠١١. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر البرلمان ميزانية



الدولة لعام ٢٠١٢ البالغة ١,٦٧ بليون دولار والتي خُصصت منها حصة ٥٤ في المائة لتنمية البنية الأساسية والاستثمار. ووفقاً لما ذكره المصرف المركزي لتي مور - ليشتي، وصل رصيد صندوق النفط في ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٨,٩ بلايين دولار.

٤٦ - وفي إطار الخطة الحكومية الوطنية لتعميم الكهرباء، افتتح الرئيس راموس - هورتا، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية في مقاطعة ديلي وخطاً لنقل الكهرباء إلى شمالي تيمور - ليشتي، وهما يهدفان إلى تزويد تلك المناطق بالكهرباء على مدار الساعة. ومن المتوقع أن تُفتتح في عام ٢٠١٢ محطة جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية في مقاطعة مانوفاهي لكهربة الجنوب.

٤٧ - وقامت وزارة الصحة بتكثيف الأنشطة التغذوية التي تنفذها في إطار برامجها المخصصة لصحة الأم والطفل والتغذية وفي إطار برنامج التغذية التكميلية، وهي البرامج التي تهدف إلى خدمة ١١٥ ٠٠٠ مستفيد. ووفرت الوزارة التدريب التغذوي لأخصائيي الصحة والمتطوعين على صعيد المقاطعات بمساعدة من برنامج الأغذية العالمي. وكذلك كثفت الحكومة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، جهودها الرامية إلى التصدي للمسائل المتعلقة بصحة الأم ومنها تدريب القابلات والأطباء حديثي التخرج على رعاية التوليد في الحالات الطارئة وشراء المعدات اللازمة.

٤٨ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، استهلّت وزارة الدولة لشؤون التدريب المهني والعمالة، بدعم من برنامج الأغذية العالمي، مشروعاً تجريبياً للتحويل النقدي المشروط في مقاطعة بوبونارو. ويستهدف المشروع ما يقرب من ٥ ٠٠٠ أسرة معيشية تعاني من نقص الأمن الغذائي وتضم ما عدده حسب التقديرات ٢٥ ٠٠٠ مستفيد في المناطق المعرضة لخطر الكوارث. كما واصلت الأمانة العامة، بدعم من منظمة العمل الدولية، تنفيذ برنامج تشجيع تشغيل الشباب، فقدّمت المساعدة إلى ٢ ١١٦ من الراغبين في الالتحاق بالوظائف وفي الحصول على التدريب (منهم ٤٨ في المائة من النساء) وذلك عن طريق خدمات التوظيف والإرشاد المهني التابعة للبرنامج، بينما تخرج ٩٢٦ متدرباً (منهم ٨٦ في المائة من الشباب، و ٥١ في المائة من النساء) من دورات التدريب المهني وشارك ٧٤١ شخصاً آخرين (منهم ٩٢ في المائة من الشباب، و ٣٩ في المائة من النساء) في برامج عن تجارب العمل تهدف إلى تسهيل الانتقال من الحياة المدرسية إلى الحياة العملية. إضافة إلى ذلك، شارك ٨٥٩ متدرباً (منهم ٤٤ في المائة من الشباب، و ٨٥ في المائة من النساء) في دورات للتدريب على الأعمال التجارية وتوافرت لهم بعد ذلك إمكانية الحصول على قروض متناهية الصغر لبدء أعمال تجارية. وكذلك تواصلت في المناطق الريفية بجميع المقاطعات أنشطة النقْد مقابل العمل وشارك فيها ٧ ٥٦٤ شخصاً (منهم ٤٠ في المائة من الشباب، و ٢٨ في المائة من النساء).

٤٩ - وفي مناسبة أُقيمت في ديلي في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت المديرية الوطنية للإحصاءات التابعة لوزارة المالية، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتدشين مشروع الاستفادة من التعداد الرامي إلى تعميم الاستنتاجات والنتائج الرئيسية التي تمخض عنها تعداد السكان والمساكن الجرى في عام ٢٠١٠ على جميع القرى في سائر المقاطعات.

### جيم - المساعدة الإنسانية

٥٠ - في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بالتعاون مع وزير الدولة لشؤون المساعدة الاجتماعية والكوارث الطبيعية وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بتنظيم حلقة عمل عن إدارة مخاطر الكوارث لاستعراض درجة التأهب للكوارث الطبيعية ومناقشة عملية التخطيط لحالات الطوارئ. وفي الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت ممثلي الخاصة المعنية بالحد من أخطار الكوارث، مارغريتا والستروم، بزيارة تيمور - ليشتي لمساعدة الحكومة على إدراج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في السياسات والخطط الإنمائية الوطنية.

### خامسا - الاستعداد للمرحلة الانتقالية

٥١ - أحرزت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مع جهات أخرى من أصحاب المصلحة، المزيد من التقدم في العملية الانتقالية، وذلك بناء على الخطة الانتقالية المشتركة التي وقّعها كل من الرئيس ورئيس الوزراء وممثلي الخاصة في ١٩ أيلول/سبتمبر. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالمرحلة الانتقالية اجتماعها السادس الذي استضافه الرئيس وحضره ممثلو الحكومة والقائد العام للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وقائد القوات المسلحة التيمورية، إضافة إلى ممثلي الخاصة وفريق الإدارة العليا. وقامت اللجنة الرفيعة المستوى باستعراض التقدم المحرز في مجالات التركيز في المرحلة الانتقالية المتعلقة بالشرطة والحكومة الديمقراطية، وتناولت أيضا مسائل تتعلق بالدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة في إدارة شؤون النقل الجوي والطيران المدني.

٥٢ - وكذلك اتخذت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة مزيدا من الخطوات لكفالة النقل المنسق لبعض معدات البعثة إلى السلطات الوطنية، وذلك عملا بالنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة وrehنا بموافقة الجمعية العامة. وتتوخى الخطة الانتقالية المشتركة النقل المبكر لبعض معدات البعثة إلى السلطات الوطنية لتمكينها من التعرف على طرق استعمال تلك المعدات وصيانتها أثناء وجود البعثة للمساعدة في التغلب على التحديات التي قد تنشأ. وفي إشارة إلى التزام رئيس تيمور - ليشتي بالتصدي للعواقب المترتبة على الصعيد العملي

على الانسحاب المرتقب لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، قام الرئيس في ١ تشرين الثاني/نوفمبر بزيارة تفتيشية لمرافق البعثة المخصصة لإدارة الأسطول والطيران والخدمات الطبية. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، وقّع رئيس الوزراء مرسوماً بإنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات تعنى بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في إدارة النقل المتوقع لأي من أصول البعثة. وتشمل ولاية اللجنة العمل مع جميع المؤسسات الوطنية التي يُحتمل أن تتلقى معدات خاصة بالبعثة لضمان خضوع استخدامها وإصلاحها وصيانتها للمساءلة. كما استعرضت اللجنة الرفيعة المستوى عواقب انسحاب البعثة في مجالات الشرطة والدعم الجوي والمعلومات الجغرافية وخدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

٥٣ - وبُذلت جهود أخرى لتعبئة الدعم من الشركاء المحليين والدوليين لتنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة. وفي إطار متابعة الإحاطة التي سبق أن قدمها نائب رئيس الوزراء إلى السلك الدبلوماسي في ديلي في ١٤ أيلول/سبتمبر (انظر الفقرة ٥٨ من الوثيقة S/2011/641)، قدم النائب، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، إحاطة أخرى إلى الدول الأعضاء عن الخطة الانتقالية، جرى تنظيمها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك بدعم من إدارة عمليات حفظ السلام. وقد أكملت ممثلي الخاصة تلك الجهود من خلال مناقشاتها المنتظمة مع الحكومة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، ومع ممثلي الدول الأعضاء في ديلي وفي نيويورك.

٥٤ - وواصلت الحكومة والأمم المتحدة كذلك مناقشة مسألة أنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وفي مناقشات جارية مع ممثلي الحكومة، أعيد تأكيد أن أي وجود للأمم المتحدة بعد مغادرة بعثتها البلاد ينبغي أن يستند إلى عدة أمور منها النماذج الأربعة الموضحة في الخطة الانتقالية المشتركة (انظر الفقرة ٥٧ من الوثيقة S/2011/641). وسيجري تحديد الخيارات من خلال التقييمات والمشاورات الجارية مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، ورهنا بموافقة الحكومة الجديدة المنتظر أن تُشكل بعد إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢. وسيقوم وفدٌ صغير من مقر الأمم المتحدة بإجراء زيارة تقييمية لتيمور - ليشتي في أوائل عام ٢٠١٢، وذلك للتشاور مع سلطات تيمور - ليشتي وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن الاحتياجات والطلبات المحتملة المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي فيما بعد انسحاب البعثة.

٥٥ - وفي الوقت نفسه وفي إطار تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة وبناء على طلب من حكومة تيمور - ليشتي أيضاً، أوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بعثةً للتقييم إلى تيمور - ليشتي في الفترة من ٣ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر للتشاور مع الحكومة والأمم المتحدة وغيرهما من أصحاب المصلحة بشأن طبيعة الوجود المعني بحقوق الإنسان المزمع إيفاده إلى ذلك البلد في المستقبل ونطاق وطرائق عمله. وقد أكد جميع المتحاورين الحاجة إلى استمرار وجود دولي معني بحقوق الإنسان في تيمور - ليشتي فيما بعد ٢٠١٢.

٥٦ - وفي سياق التحضيرات الجارية للتعاون بين الأمم المتحدة وتيمور - ليشتي بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، قامت البعثة مع فريق الأمم المتحدة القطري بمواصلة تحسين التنسيق، بما في ذلك ما يتعلق بتكوين حافظة من المشاريع الانتقالية ينتوي الفريق القطري تعزيزها في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وتتصدى حافظة المشاريع هذه لتحديات رئيسية وردت في الخطة الانتقالية المشتركة والخطة الإنمائية الاستراتيجية لتيمور - ليشتي، وتتألف مما يربو على ٤٠ مشروعاً تصل ميزانيتها السنوية إلى ما يقرب من ٢٧ مليون دولار، وتهدف إلى كفالة استدامة نمو البلد بعد انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة. ومن المقرر أن تعقد الدول الأعضاء مشاورات بشأن تيمور - ليشتي في نهاية شهر شباط/فبراير لتوجيه الانتباه إلى ضرورة مواصلة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بعض الأنشطة التي تنفذها حالياً بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

## سادسا - الجوانب المالية

٥٧ - كما أوردت في تقريرتي السابق (انظر الفقرة ٦١ من الوثيقة S/2011/641)، اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٥/٢٩٧، مبلغ ١٩٦,١ مليون دولار للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٩,٥٠ مليون دولار. وبلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ما مجموعه ٦,٨١١,٣ مليون دولار.

٥٨ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، كانت المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بوحدة الشرطة المشكلة في البعثة ما مجموعه ٩,٢ مليون دولار. واقتصر رد تكاليف الأفراد وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات على الفترتين الممتدتين على التوالي حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، وذلك نظراً لعدم كفاية رصيد النقد في الحساب الخاص للبعثة.

## سابعا - ملاحظات وتوصيات

٥٩ - أُحرز تقدماً مطرد في مجال الاستعداد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المزمع عقدها في عام ٢٠١٢، وذلك حسبما يتبين من اعتماد اللجنة الانتخابية الوطنية للتشريع الانتخابي الفرعي ومن نجاح عملية تسجيل الناخبين إضافة إلى الجهود المستمرة التي تبذلها أجهزة إدارة الانتخابات لزيادة مشاركة المرأة والشباب في العملية الانتخابية. ومن الأمور المشجعة أن جميع الزعماء السياسيين أعربوا عن استمرار التزامهم بشيوع السلام والاستقرار أثناء

العملية الانتخابية وبالحوار، بما في ذلك في إطار المبادرة التي تتزعمها الكنيسة. وستواصل ممثلي الخاصة، في الوقت نفسه، القيام بدورها في بذل المساعي الحميدة مع جميع الأطراف وذلك لكفالة عملية سياسية سلمية وذات مصداقية. ومن المحتمل، بناء على ذلك، أن يستمر الاستقرار العام الذي ساد عام ٢٠١١ فتنسود أجواؤه في عام ٢٠١٢ الذي تحل فيه الذكرى العاشرة لاستقلال تيمور - ليشتي.

٦٠ - بيد أن الانتخابات المرتقبة قد تشعل من جديد فتيل التوترات المحلية فيما بين الأفراد والجماعات، بما فيها جماعات فنون القتال، وقد يشكل ذلك اختباراً لقدرة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على التصدي للتحديات الأمنية كما ذكرت في تقريرتي السابق (انظر الفقرة ٦٤ من الوثيقة S/2011/641). ولذلك، فإنه مما يبعث على الاطمئنان أن الشرطة الوطنية قامت، بدعم من شرطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بإعطاء التخطيط للعمليات في فترة الانتخابات أولوية قصوى. وستظل شرطة البعثة متأهبة لتقديم الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي أثناء فترة إجراء الانتخابات وما بعدها، وذلك عند الاقتضاء وحسب الطلب، وخاصة أن الشرطة الوطنية لا تزال تواجه قيوداً لوجستية (المرجع نفسه). وبالنظر إلى التحديات التي لا تزال الشرطة الوطنية تواجهها ومنها التحديات اللوجستية، فإنني أرحب بالتزام رئيس الوزراء، في أثناء المناقشة البرلمانية المجرأة في عام ٢٠١٢ بشأن ميزانية الدولة، بكفالة الاستثمار اللازم برؤوس الأموال في تطوير القدرات اللوجستية للشرطة الوطنية. وأشجع جميع الأطراف المعنية على تقديم هذه الاستثمارات في وقت مناسب لضمان امتلاك الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي القدرات اللوجستية الكافية قبل انسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

٦١ - ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة أيضاً تكثيف الجهود لمواصلة تعزيز التطوير المؤسسي للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، ولا سيما في مجالات التحقيقات الجنائية والخفارة المجتمعية والمساءلة الداخلية. وإنني لذلك أشجع الدول الأعضاء والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف على التعاون مع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لكفالة استمرار الدعم في تلك الميادين بعد انسحاب البعثة. ولضمان التنفيذ الفعال لخطة التطوير المشتركة بين الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وشرطة البعثة، أود أن أكرر من جديد ندائي إلى جميع البلدان المعنية أن توافق على طلبات تمديد نشر ضباط الشرطة الذين يشغلون مناصب حيوية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

٦٢ - إنني أؤمن بأن إحراز مزيد من التقدم نحو تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصدقة سيكون له أثر إيجابي على السلام والاستقرار في تيمور - ليشتي على المدى البعيد. وإني أأمل في هذا الصدد أن يستأنف البرلمان قريبا مناقشاته بشأن مشروع القانونين المعروضين عليه بشأن التعويض عن الأضرار وبشأن المؤسسة المعنية بمتابعة أعمال اللجنتين.

٦٣ - ورغم النمو الاقتصادي المثير للإعجاب الذي شهدته السنوات الماضية، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتعزيز النمو الشامل والمنصف والمستدام في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، يكتسب أهمية قصوى تخصيص الموارد الكافية للمناطق الحيوية وتشمل الزراعة، والصحة والتغذية، والتعليم وخلق الوظائف، ولا سيما للشباب والمرأة. وبما أن فريق الأمم المتحدة القطري سيواصل عمله في تيمور - ليشتي بعد انسحاب البعثة، فسيكون من المهم للغاية توفير التمويل اللازم لسد الثغرات في تلك المجالات التي يرد بعضها في الخطة الانتقالية المشتركة.

٦٤ - وإنني أشيد بالتقدم المتواصل المحرز في العملية الانتقالية المشتركة تمهيدا لانسحاب المرتقب لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في نهاية عام ٢٠١٢. وفي هذا السياق، أعرب عن ترحيبي بتركيز البعثة على صقل مهارات موظفيها الوطنيين من خلال برنامج شامل لبناء القدرات والتدريب. وفي حين ينبغي أن تركز البعثة على استكمال المهام المنوطة بها بموجب ولايتها في عام ٢٠١٢، يتعين بذل جهود موازية لكفالة أن تُنقل إلى مؤسسات الدولة المهام التي تقوم بها البعثة حاليا وتستمر الحاجة إليها لما بعد النهاية المرتقبة لولايتها، أو أن يتولى مسؤوليتها شركاء ثنائيون أو متعددو الأطراف أو فريق الأمم المتحدة القطري أو كيانات أخرى. ومن الضروري في هذا الشأن تنفيذ الخطة الانتقالية المشتركة على نحو فعال واستعراضها بانتظام وذلك لضمان استجابتها للتطورات التي تحدث على أرض الواقع، ومن اللازم أيضا أن يكون هذا التنفيذ أولوية أساسية في الفترة القادمة لكل من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والحكومة وسائر الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وإنني أتوقع أن يكون لدى تحقق أهداف الخطة الانتقالية المشتركة بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أثره على القرار النهائي المزمع اتخاذه بشأن طبيعة وحجم أنشطة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي فيما بعد انسحاب البعثة المتكاملة.

٦٥ - وبالنظر إلى استمرار الاحتياج إلى دعم البعثة المتكاملة في المجالات ذات الأولوية المشمولة بولايتها، ولا سيما فيما يتعلق بدعم استمرار التطوير المؤسسي وبناء القدرات للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي والمساعدة المتصلة بالانتخابات، فإنني أوصي بتمديد ولاية

بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي لفترة إضافية تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وإذا سمحت الحالة الأمنية بذلك، سيبدأ التخفيض التدريجي لعنصر الشرطة بالبعثة المتكاملة في أقرب وقت ممكن بعد الانتهاء من الانتخابات وبدءا بالمقاطع. وسيجري أيضا تخفيض عدد ضباط الاتصال العسكري تدريجيا. وإني أعزم في هذا الصدد تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في غضون ٦٠ يوما من تشكيل الحكومة الجديدة لعرض اقتراحي بشأن سبل المضي قدما لتمكين بعثة الأمم المتحدة المتكاملة والحكومة من الانتهاء من الاستعدادات لانسحاب البعثة المرتقب ومن التخطيط لتشكيل وجود للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي في مرحلة ما بعد مغادرة البعثة. وبالنظر إلى محدودية الوقت المتبقي قبل انسحاب البعثة المرتقب، فإنني أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها السلطات التيمورية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة وفريق الأمم المتحدة القطري إضافة إلى الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف، إلى مواصلة العمل معا وتكثيف الجهود من أجل التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية المشتركة.

٦٦ - وختاما، أود أن أوجه الشكر إلى ممثلي الخاصة، أميرة حق، لقيادتها الحكيمة، كما أوجه الشكر إلى جميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وفريق الأمم المتحدة القطري لبذلهم الجهود المتواصلة دعما لشعب تيمور - ليشتي وتوطيدا للسلام والاستقرار والتنمية. وأود أيضا أن أشكر قوات الأمن الدولية لدعمها المستمر لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك الحفاظ على استقرار الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي.